المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/05/2016

الحكومة وأغلبيتها تشجعان تشغيل القاصرين ابتداء من 16 سنة

1/11315

رغم الاعترافات والدفوعات التي تقدمت بها الجمعيات الحقوقية وحتى الأحزاب الوطنية، لم يمنع ذلك الحكومة وأغلبيتها العددية من تمرير قانون يسمح بتشغيل القاصرين ابتداء من 16 سنة بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب يوم الاثنين الماضي، والذي تقدم به وزير التشغيل عبد السلام الصديقي. في ذات الجلسة، اعترض ممثلو أحزاب المعارضة بمجلس النواب، الذين اعتبروا أن هذا القانون يضرب في الصميم الحقوق التي يجب أن تكون مكفولة لهذه الفئة، إذ طالبوا برفع السن إلى 18 سنة بدل 16 سنة.

والقانون الذي جاءت به الحكومة، وقدمه وزير التشغيل عبد السلام الصديقي، يتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، إذ كعادتها استندت الحكومة في تمرير هذا القانون إلى أغلبيتها العددية، في ضرب لكل المناشدات للمجتمع الحقوقي بما في ذلك ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

في هذا الباب، صرح محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجريدة «الاتحاد الاشتراكي» بأن موقف المجلس الوطني واضح بهذا الخصوص، إذ طالبنا بأن يكون سن التشغيل ابتداء من 18 سنة.

صحيح أن منظمة العمل الدولية تنص على السن 16 ما عدا في حالة الأعمال الشاقة والخطيرة، لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعا إلى أن يكون الحد الأدنى للتشغيل هو 18 سنة، واعتبرنا أنه من الواجب أن يستفيدوا من جميع الحقوق الشغيلة المنصوص عليها في مدونة الشغل. فالحكومة اقترحت في البداية أن يكون سن تشغيل القاصرين ابتداء من 15 سنة، وبعد ذلك تم اقتراح سن 16 سنة.

وأوضح محمد الصبار، أن من بين الاعتبارات التي دعت المجلس الوطني لإقرار سن التشغيل ابتداء من 18 سنة، محاربة الهدر المدرسي أيضا والقدرة على التمييز، على اعتبار أن الطفل في سن 16، ليست له القدرة على ذلك، كما كانت الخلفية المتحكمة وراء مقترحنا، أن يكون المغرب أكثر تقدما، مما جاءت به منظمة العمل الدولية.

جلال كندالي

البرلمان يقنن تشغيل الأطفال بعد غياب «التقدم والاشتراكية» واحتجاج المعارضة

29/6/16

الرباط
خديجة عليموسى

صادقت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب أول أمس على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط التشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، دون التنصيص على منع التشغيل دون سن الـ18، بل ظل الحد الأدنى هو 16 سنة شرط أن يحصل العمال المنزليون الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة من أولياء أمورهم على إذن مكتوب مصادق على صحة إمضائه قصد توقيع عقد الشغل المتعلق بهم.

وعرفت اللجنة نقاشا حادا بين نواب من المعارضة الذين أصروا على ضرورة تعديل مشروع القانون عبر منع تشغيل القاصرين، وهو ما لم تستجب له الحكومة، ممثلة في عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، التي تشبثت بما تضمنه مشروع القانون.

وعرف اللقاء غياب فريق التقدم الديمقراطي خلال مرحلة التصويت لكونه يعارض تشغيل الأطفال، وحتى بترك لباقي أعضاء الأغلبية فرصة التصويت لصالح المشروع، وهو الأمر ذاته الذي قام به خلال مشروع قانون هيئة المناصفة وكل أشكال التمييز، فرغم موافقته المبدئية على المشروع لم يحضر للتصويت تجنبا لانتقادات الجمعيات النسائية التي كانت لها مؤاخذات على مشروع القانون.

وبهذا تكون توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مهب الريح، وتتعلق بملاءمة المشروع مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، والتي تقتضي منع تشغيل العمال المنزليين دون الـ18 سنة، حيث سبق لإدريس اليزمي، رئيس المجلس، أن راسل رؤساء الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، بمجلس النواب في الموضوع.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرى أن مشروع القانون فرصة مواتية لتعزيز الضمانات القانونية لحماية الأطفال، وذكر في مراسلته باهمية ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية المرتبطة بمبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق الطفل بشكل خاص.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون منذ عرضه على البرلمان أثار الكثير من الجدل، خاصة أن الحكومة كانت حددت السن الأدنى في 15عاما قبل أن يتم تعديله بمجلس المستشارين ويرفع إلى 16 سنة، في حين ارتفعت أصوات الجمعيات الحقوقية مطالبة بمنع تشغيل من تقل سنهم عن 18 سنة في المنازل، خاصة أن هناك طفلات خادمات يعشن ظروفا صعبة داخل عدد من المنازل.

ويمنع مشروع القانون تشغيل الأطفال الذين تقل سنهم عن 16 سنة كعمال منزليين. أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، فينص المشروع على ضرورة أن يكونوا حاصلين من أولياء أمورهم على إذن مكتوب مصادق على صحة إمضائه قصد توقيع عقد الشغل المتعلق بهم.

ويعرض العمال المنزليون، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، وجوبا على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقة المشغل. كما يمنع تشغيلهم في أشغال تشكل مخاطر بيئة تضر بصحتهم أو سلامتهم ا أو بسلوكهم الأخلاقي، أو قد يترتب عنها ما يخل بالآداب العامة.

رسالة الأمة

رغم رفض المعارضة وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمنع تشغيل مَن تقل أعمارهم عن 16سنة

الحكومة تمرر قانون تشغيل القاصرات كخادمات في البيوت

4/10308

الرباط - عبد الحق العضيمي

رفضت الحكومة، ممثلة في وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، الاستجابة لمقترح تعديل "جوهري"، تقدمت به فرق المعارضة، يهم المادة السادسة من مشروع القانون المتعلق بـ"تحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين".

وطالب نواب المعارضة بـ"منع تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، كعمال منزليين" عوض 16 سنة، لكن الحكومة، مدعومة بأغلبيتها النيابية رفضت هذا التعديل، خلال اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، أول أمس، مبررة ذلك بحاجة بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها، بالنظر إلى ظروف عيشها.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دخل على خط هذا الجدل، حينما وجه رئيسه إدريس اليزمي مراسلة إلى رؤساء الفرق البرلمانية من الأغلبية والمعارضة، يدعوهم من خلالها إلى ملاءمة المشروع مع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، والتي تقتضي منع تشغيل من هم دون 18 سنة.

وقال اليزمي في مراسلته التي تتوفر "رسالة الأمة" على نسخة منها "إننا جد متفائلين بمدى التزام وانخراط فريقكم في مسألة الملاءمة التي نصبو إليها جميعا والتي تقتضي منا حماية الأطفال من الدخول إلى ميدان العمل المنزلي قبل بلوغهم سن الثامنة عشر"، مضيفا أن "المملكة المغربية توصلت بالملاحظات النهائية للجنة الأممية لحقوق الطفل، عقب افتحاص التقريرين الثالث والرابع شهر شتنبر 2015، حيث أكدت على مسألة حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي وعدم الزج بهم في العمل المنزلي دونما بلوغهم سن 18 سنة".

وأكد الـCNDH أن مشروع القانون بمثابة فرصة مواتية لتعزيز الضمانات القانونية لحماية الأطفال، مذكرا بأهمية ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية المرتبطة بمبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق الطفل بشكل خاص.

ويمنع مشروع القانون، الذي تم تمريره بلجنة القطاعات الاجتماعية، "تشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن 16 سنة كعمال منزليين"، أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، فـ"يجب أن يكونوا حاصلين من أولياء أمورهم على إذن مكتوب مصادق على صحة إمضائه قصد توقيع عقد الشغل المتعلق بهم"، مشددا على وجوب عرض العمال المنزليين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة "على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقة المشغل"، كما يمنع تشغيلهم في أشغال تشكل مخاطر بيئة تضر بصحتهم أو سلامتهم أو بسلوكهم الأخلاقي، أو قد يترتب عنها ما يخل بالآداب العامة.

حقوق المرأة المغربية ليست موضوع مساومات سياسية

أحمد عصيد

تم تمرير مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز داخل لجنة القطاعات الاجتماعية بالبرلمان، بدون أي تعديل يهمّ تقوية صلاحيات الهيئة في محاربة جميع أشكال التمييز التي تعاني منها المرأة المغربية، وقد تمت المصادقة على مشروع القانون المذكور في غياب 75 في المائة من أعضاء اللجنة، كما انكشف بالملموس وجه بعض الأحزاب السياسية التي تعلن مواقف وتضمر أخرى، وظهر جليا كذلك جبن بعض الفاعلين السياسيين الذين يقحمون في التحالفات السياسية والمساومات قضايا من المفروض أنها قضايا وطنية كبرى تتعلق بكرامة أزيد من نصف المجتمع، وليست تدابير قطاعية عادية حتى يتم التلاعب فيها بدون وخز ضمير.

ما يثير الاستغراب في هذا الأمر هو قيام أحزاب سياسية من الأغلبية بسحب مقترحاتها التي تقدمت بها لتعديل القانون، إرضاء للحزب الذي يرأس الحكومة، والذي لا يريد أي تعديل خوفا من رفع الميز عن المرأة وإنصافها، ما يعتبره خسارة له في المجتمع، وخطوة في مسار التحديث الطويل والشاق.

ما قيمة اقتراح تعديلات إذا كانت الأحزاب التي تقترحها لا تؤمن بها ؟ و أليس من مظاهر التقصير في مشروع القانون المذكور أن تقترح الأحزاب المشاركة في الحكومة نفسها عناصر لتجويده وإغنائه وتقويم اعوجاجه ؟

وما مصير المبادئ والاختيارات الكبرى التي تحملها بعض الأحزاب التي ارتبط مسارها بالمسار النضالي للحركة النسائية منذ عقود مثل حزب التقدم والاشتراكية ؟ وكيف يمكن لحزب باع روحه للشيطان أن ينظر بعد ذلك إلى وجهه في المرآة ؟

كيف يمكن لأحزاب، بعد أن أصبح لنا دستور يقرّ في فصل خاص بحق النساء في المساواة ورفع الميز، أن تنكص على أعقابها من أجل حسابات ظرفية تعرف جيدا أنها لا تدوم أبدا ؟

من جانب آخر يثير استغرابنا كيف يتفق كثير من البرلمانيين من اليمين واليسار والأغلبية والمعارضة على ضرورة إدخال تعديلات على المشروع، باعتباره ضعيفا وفارغا من المحتوى المطلوب طبقا للدستور، ثم في النهاية يتخلى الجميع عن التعديلات المقترحة. أليس هذا من مظاهر سريالية الحياة السياسية بالمغرب وفقدانها لأية شرعية ؟

وبالنسبة لمنطق وزيرة الأسرة، فلنفرض أن الحركة النسائية حركة ضالة مُضلة وليس في ما تقترحه أي رأي صائب، ولنفرض أن رأي أحزاب المعارضة إنما يعود إلى الرغبة المزاجية في المعاكسة والمعاندة للسيدة الوزيرة ذات الفكر الثاقب، **فما رأيها في مقترحات مؤسسة وطنية أحدثتها الدولة وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ؟ وإذا افترضنا أن هذه المؤسسة أيضا متآمرة على "استقرار الأسرة" وعلى "التقاليد" و"الثوابت" ، فما رأي الوزيرة في مقترحات المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي ؟ هل يعقل أن تكون كل هذه الأطراف بما تضمه من نخب وكفاءات على خطأ وتكون الوزيرة وحدها على حق ؟

وقبل هذا وذاك، هل يمكن تفعيل الدستور بقوانين منافية لمنطوقه وروحه ؟

أليس من العجائب أن تصبح السياسة رهينة الحسابات الصغيرة لأشخاص سينساهم التاريخ بعد حين ؟

http://www.hespress.com/writers/305663.html

http://elaph.com/Web/NewsPapers/2016/5/1087852.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

احتجاجات ضد الرميد وبنكيران في مؤتمر جمعية هيآت المحامين بالمغرب

المحتجون اتهموا رئيس الجمعية بـ«مهادنة» وزارة العدل ورفعوا شعارات ضد الحكومة

النعمان اليعلاوي

4-10-71

اختتمت جمعية هيآت المحامين بالمغرب مؤتمرها التاسع والعشرين على إيقاع الاحتجاجات التي أثارها تكريم الجمعية لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، وحضور رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

واحتج مجموعة من المحامين الشباب المحسوبين على حركة 25 ماي أثناء إلقاء رئيس جمعية هيآت المحامين بالمغرب، محمد أقديم لكلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي تحتضنه مدينة الجديدة، الجمعة الماضي، حيث ردد المحتجون شعارات احتجاج على رئيس الجمعية ورئيس الحكومة ووزير العدل والحريات، اللذين حضرا الجلسة الافتتاحية للمؤتمر إلى جانب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعدد من المسؤولين الدبلوماسيين والقضائيين.

ورفع المحامون المنتمون لما يعرف بـ«حركة المحامين الشباب 25 ماي» شعارات داخل القاعة التي احتضنت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تطالب بتنظيم انتخابات لتجديد هياكل جمعية هيآت المحامين بالمغرب، مرددين شعارات من قبيل «يا محامي يا محامية.. المؤتمر عليك وعليا مسؤولية»، متهمين القيادة الحالية للجمعية بمهادنة وزارة العدل والحريات والتخلي على مطالب المحامين مقابل الحصول على امتيازات من الوزارة الوصية على القطاع، حسب المحتجين الذين رفعوا لافتات طالت وزارة العدل والحريات وسياسة الحكومة الحالية في قطاع العدالة، متهمين الوزارة الوصية بإهانة مهنة المحاماة ومطالبينها باحترام ما اعتبروها ثوابت المهنة والمتمثلة في «الكرامة والحصانة والاستقلالية والحرية» حسب المحتجين.

من جانبهم اعتبر المنظمون للمؤتمر من هيآة المحامين بالجديدة احتجاج محامي حركة 25 ماي «أمرا عاديا وظاهرة صحية تدل على حركة جمعية هيآت المحامين»، وقال رئيس جمعية هيآت المحامين بالمغرب، محمد أقديم، إن «الاحتجاج تعبير عن انضباط المحامين للديمقراطية والمحامون المحتجون مطالبون بتقديم مطالبهم»، معتبرا أن «هذا الاحتجاج كان بهدف إيصال المحامين لصوتهم وقد تم ذلك»، حسب أقديم الذي دافع في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عن رئاسة الجمعية نافيا اتهامات المحتجين له بمهادنة الوزارة الوصية، وقال بأن «الجمعية تضع مطالبها لدى وزارة العدل وتطالب بها وهي المطالب التي أكد أن وزارة العدل تستجيب لها وتوافق عليها.

نكسة حقوقية.. الحكومة تمرر قانونا يسمح بتشغيل الخادمات القاصرات

الوزير التقدمي الصديقي يرفض تعديلات برفع السن القانونية للتشغيل إلى 18 سنة

محمد اليوبي 4-10-71

رغم الانتقادات القوية التي عبرت عنها منظمات حقوقية وطنية ودولية، تمكن عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، من تمرير مشروع قانون رقم 19.12 يتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، وذلك بعد المصادقة عليه أول أمس الاثنين، في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، بمباركة فرق الأغلبية البرلمانية، فيما صوتت فرق المعارضة ضد هذا القانون الذي يتضمن مقتضيات تسمح بتشغيل أطفال قاصرين دون الـ 18 سنة.

وأجاز هذا القانون إمكانية تشغيل طفلات قاصرات بالمنازل، وهو ما تعتبره المنظمات الحقوقية، ضربا لحقوق الطفولة، ومخالفا للاتفاقيات الدولية حول حقوق الطفل. ورفضت الحكومة في شخص الوزير المنتمي إلى حزب التقدم والاشتراكية، التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة من أجل المطالبة بتحديد السن القانونية للتشغيل في 18 سنة عوض 16 سنة التي وردت في مشروع القانون، كما أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية، اعترضت على مضامين هذا القانون، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة «اليونسيف»، التي حذرت من شرعنة الأطفال القاصرين، وخاصة القاصرات اللواتي يتم استغلالهن خادمات في البيوت بدون احترام أدنى شروط الكرامة، وفي تعارض مع المواثيق الدولية.

واعتبرت فرق المعارضة أن هذا القانون يتضمن مقتضيات معاكسة للمسار الحقوقي بالمغرب والمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حماية الطفولة، وفي تحد صارخ لروح الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية الذي احتضنته مدينة مراكش، التي أكدت على ضرورة حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، وعلى الرغم من الرأي الذي أبداه كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مشروع القانون، والذي تضمن مقتضيات تمثل تراجعا خطيرا في مجال حقوق الأطفال خاصة السماح بتشغيل الأطفال في سن 16 سنة، وعلى الرغم من المرافعات والمذكرات التي قدمتها العديد من الجمعيات الحقوقية في هذا الشأن، أصرت الحكومة وأغلبيتها على معاكسة كل هذا، بإصرارها على تمرير هذا المشروع بالبرلمان. وكشف عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، في وقت سابق أمام مجلس النواب، عن أرقام صادمة تتعلق بتشغيل الأطفال القاصرين بالمغرب، حيث بلغ عددهم، خلال السنة الماضية، حسب الوزير، إلى 92 ألف طفلا تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 15 سنة، أي ما يعادل 1.9 في المائة من مجموع الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية.

وقال الصديقي، إن المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال هو المدرسة وليس خارجها، مشيرا إلى أن حماية الأطفال في العمل تشكل جزء هاما من الحقوق الإنسانية التي تكفلها المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة، وتحميها أحكام الدساتير والقوانين الوطنية، باعتبار أن عمل الأطفال في سن مبكرة وأحيانا في أسوأ الأشكال، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن مدونة الشغل تتضمن عدة مواد تهدف إلى زجر محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وذلك تماشيا مع ما ورد من مقتضيات في اتفاقيتي العمل الدولية رقم 138 و183 المتعلقتين على التوالي بالحد الأدنى لسن العمل وبمنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، واللتين صادقت عليهما المملكة المغربية، ومن بين هذه المقتضيات، منع تشغيل الأطفال قبل بلوغ 15 سنة، ومنع تشغيل الأطفال دون 18 سنة في أعمال قد تعيق نموهم الصحي أو العقلي أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، ومنع كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، ومنع استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال أو عروض إباحية، وتشديد العقوبة على المخالفات المتعلقة بتشغيل الأطفال من ناحية الغرامة والحكم بالحبس في حالة العود.

نكسة حقوقية.. الحكومة تمرر قانونا يسمح بتشغيل الخادمات القاصرات

التاريخ: 11 مايو, 2016ف محمد اليوبي

رغم الانتقادات القوية التي عبرت عنها منظمات حقوقية وطنية ودولية، تمكن عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، من تمرير مشروع قانون رقم 19.12 يتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، وذلك بعد المصادقة عليه أول أمس الاثنين، في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، بمباركة فرق الأغلبية البرلمانية، فيما صوتت فرق المعارضة ضد هذا القانون الذي يتضمن مقتضيات تسمح بتشغيل أطفال قاصرين دون الـ 18 سنة.

وأجاز هذا القانون إمكانية تشغيل طفلات قاصرات بالمنازل، وهو ما تعتبره المنظمات الحقوقية، ضربا لحقوق الطفولة، ومخالفا للاتفاقيات الدولية حول حقوق الطفل. ورفضت الحكومة في شخص الوزير المنتمي إلى حزب التقدم والاشتراكية، التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة من أجل المطالبة بتحديد السن القانونية للتشغيل في 18 سنة عوض 16 سنة التي وردت في مشروع القانون، **كما أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية، اعترضت على مضامين هذا القانون، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومنظمة «اليونسيف»، التي حذرت من شرعنة الأطفال القاصرين، وخاصة القاصرات اللواتي يتم استغلالهن خادمات في البيوت بدون احترام أدنى شروط الكرامة، وفي تعارض مع المواثيق الدولية.

http://www.alakhbar.press.ma/%D9%86%D9%83%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8-26542.html

بيان جمعية أميج جمعيا لنناهض كل أشكال الاستغلال ضد الأطفال

فبالرغم من مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل، منذ يوليوز 1993، والبروتوكولين الملحقين بها؛ فإن أوضاع الطفولة بالمغرب ما فتئت تعرف تراجعا خطيرا على أكثر من مستوى، باعتراف التقارير الصادرة عن القطاعات الحكومية المختصة نفسها، ومن خلال ما عبرت عنه اللجنة الأممية لحقوق الطفل من ملاحظات وأصدرته من توصيات، عقب مناقشتها للتقرير الحكومي، المقدم من طرف الدولة المغربية ؛ وهو ما يؤكد تملص الدولة من الوفاء بالتزاماتها القاضية بإعمال حقوق الطفل، واكتفائها بالخطابات الجوفاء حول المخططات والاستراتيجيات التي تفندها الحقائق الساطعة حول تردي أوضاع الطفولة ببلادنا .

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة وهي تتابع عن كتب المستجدات التي طرأت في الساحة السياسية والمتمثلة في المصادقة على قانون 12-19 من طرف الحكومة والسلطة التشريعية والذي يبيح إمكانية تشغيل الأطفال في البيوت ،بالرغم من تحدديه فوق 16 سنة في إطار سياق تعرفه بلادنا والمتمثل في تزايد انتهاك الحقوق الإنسانية لأطفال واستمرار الاستغلال الجنسي والاقتصادي لأطفال ،وضعف الحماية المؤسساتية.

تستنكر:

– تشغيل الطفلات كخادمات للبيوت، و مواصلة الحكومة الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 16 سنة، رغم أن ذلك يخالف رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 12-19.

– الضعف المؤسساتي في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر قطاعة.

– عدم تمكين أطفال المغرب من الحق التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، حيث يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي.

وتعـــــلن وتطالب :

– حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيآت والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة "الطفلات الخادمات في البيوت".

– تطالب بتجريم تشغيل القاصرين في البيوت، وتحدد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة.

– وضع سياسة كاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات خادمات في البيوت، على وجه الخصوص.

– التشبث بأحقية أطفال المغرب بالتمتع بكل الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون أي تفريق أو تمييز.

– التأكيد على أن يتمتع أطفال المغرب بالحماية و أحقية المشاركة بما يتماشى والمصلحة الفضلى للطفل .

– تطالب بالتعبئة الوطنية لكل الفاعلين للعمل سويا و بشكل استعجالي لوضع حد لكل أشكال العنف و المعاملة السيئة والاستغلال الجنسي الذي يتعرض له الأطفال ، والعمل على وضع استراتيجيه وطنية للحد من الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه الأطفال وخاصة الطفلات خادمات البيوت .

– توفير لكل طفل وطفلة مغربية مقعد بالمدرسة العمومية و إعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية وإصلاح منظومة التربية والتكوين.

– تشدد بقوة على ضرورة أن تولي المخططات الوطنية و المحلية للمجالس والهيئات المنتخبة و كذا القطاعات الحكومية أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية.

– اتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل.

– خلق مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الطفل، تكون مهمتها تتبع أوضاع الطفولة وتلقي الشكايات والعمل على إصدار مدونة خاصة بحقوق الطفل.

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تعتبر نفسها طرفا مدنيا في قضايا الطفولة والشباب محليا ووطنيا.

المكتب الوطني
الرباط 10 ماي 2016

http://www.lilpress.com/archives/1277

http://www.souss24.com/221892.html

المعارضة تطلب رأي مجلس اليزمي في قانون "مكافحة العنف ضد النساء"

مريم بوتوراوت الأربعاء 11-05-2016 8:32

ووفق ما أفادت به مصادر برلمانية، لـ"اليوم24"، راسلت كل من فرق "الاتحاد الدستور" و"الأصالة والمعاصرة"، و"الاتحاد الاشتراكي"، رئيس لجنة العدل والتشريع لطلب الرأي الاستشاري، للمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يترأسه ادريس اليزمي، في مشروع القانون قيد الدراسة في الغرفة الأولى.

وأحالت اللجنة المراسلة على رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، في أفق تجاوب الـ CNDHمعها.

ويأتي تدارس مشروع قانون "محاربة العنف ضد النساء"، في مجلس النواب، عقب أسابيع طويلة، من السجال حوله، منذ أن صادقت عليه الحكومة.

وسبق وأن عبرت مصادر حكومية مسؤولة، في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لـ"اليوم 24"،عن تخوفها من تعثر المصادقة عليه خلال الولاية الحكومية الحالية، حيث أكدت أنه من المتوقع أن "يقوم البرلمانيون بإحالة مشروع القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء رأيه فيه، علاوة على تنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات بالموازاة مع تدارس النص في اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يستغرق حسب المصادر ذاتها مدة تفوق الأشهر القليلة التي بقيت في عمر حكومة عبد الإله بنكيران".

ورافق هذا الجدل، مشروع القانون منذ مراحله الأولى، حيث تم إرجاء المصادقة عليه بعد إحالته على مجلس الحكومة قبل سنوات، بسبب ملاحظات بعض مكونات الأغلبية عليه، لتتم المصادقة عليه أخيرا في مارس الماضي.

ويسعى مشروع القانون المذكور إلى "معالجة محدودية الترسانة القانونية السارية المفعول في تأمين الحماية اللازمة للنساء ضحايا العنف وحمايتهن".

ويعرف مشروع القانون، العنف ضد النساء، كونه "كل فعل أساسه التمييز بسبب الجنس، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة"، معتبرا أن "الامتناع عن إرجاع المرأة المطرودة من بيت الزوجية، والإكراه على الزواج، والمساس بحرمة جسد المرأة، أفعالا جرمية، باعتبارها، عنفا يلحق ضررا بالمرأة".

http://www.7adramout.net/alyaoum24/546163/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1.html

http://www.alyaoum24.com/591174.html

جريمة دولة ضد الطفولة

10.05.2016

منذ قدوم هذه الحكومة كان واضحا أن برنامجها الأوحد هو تعاليم المؤسسات المالية الدولية ، وبالتالي فحصيلتها لن تكون سوى الإجهاز على مكتسبات عقود من نضالات هذا الشعب ،و الدوس على كل حقوقه ، فبعد رفع الدعم عن المواد الأساسية ، وبعد فتح أبواب الاستثمار في أمراض المغاربة وصحتهم أمام الرأسمال الجشع الباحث عن الربح، وبعد محاولة الإجهاز النهائي على شيء اسمه التعليم العمومي ،وبعد التنصل من مسؤولية الدولة في توفير الشغل الملائم لأبناء وبنات هذا الوطن ،و بعد محاولة ضرب الحماية الاجتماعية للموظفين عن طريق تخريب أنظمة التقاعد تحت مبرر الإصلاح.

يبدو أن الحكومة ذات النفس الليبرالي المتوحش مستمرة في نهجها غير مبالية بكل الأصوات الرافضة لما يتم التخطيط له،حيث وصل الأمر اليوم إلى حد شرعنة استغلال الأطفال القاصرين كخدم في البيوت ،من خلال التصويت بالأغلبية على مشروع قانون العمال المنزليين الذي تقدمت به الحكومة والذي يتضمن بندا يسمح بتشغيلهم دون بلوغ سن الرشد وفق شروط وضمانات يعرفون جيدا منذ البداية انه لن يتم تطبيقها.

ونشير هنا أن منظمة اليونيسيفْ سبق لها أن علقت على مشروع القانون هذا" بأنَّ عمل الأطفال، فِي أيِّ سنٍّ كان، يحرمهم منْ حقوقهم في التربية والحماية والإشراك، والتنمية والصحة" كما ذكرت اليونيسيفْ حكومة بنكيران بكون المغرب صادق في سنة 1993 على اتفاقيَّة حقوق الطفل، وهو ما يجعله ملزمًا شأن الدول الأعضاء باحترام مادتها الثانية والثلاثين، القاضية بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادِي والإكراه على أيِّ عمل، يعرضه لمخاطر تعرقل تمدرسه، وتؤذي تطوره البدني والنفسي والرُّوحِي والأخلاقِي والاجتماعِي.

كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أوصى في رأيه الخاص حول مشروع القانون هذا ، بضرورة وضع حد لتشغيل الأطفال دون الخامسة عشر من عمرهم ،ومطابقة أحكام التشريع الجديد لالتزامات المغرب بالقضاء الفوري على أسوء أشكال تشغيل الطفلات والأطفال دون 18 سنة.

و من جهته أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رأيه، الذي تم إعداده بناء على إحالة من مجلس المستشارين ، أن يحدد مشروع القانون المذكور السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي في 18 سنة.

لكن الحكومة وأغلبيتها داخل البرلمان تجاوزت كل الاعتراضات، ولم تعر انتباها لكل التوصيات وذهبت مباشرة للمصادقة على القانون متضمنا لهذا الخرق الفظيع لحقوق الطفل ، ما يتعارض في جوهره مع دستور البلاد ومع كل القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

إن محاولة تبرير هذه الجريمة من طرف الحزب" اليساري" المشارك في الحكومة ، بان الموافقة على مسالة السن كانت بمثابة تنازل ضروري من اجل تمرير القانون ، هي عذر أقبح من زلة. فشرعنة اغتصاب طفولة بنات مقهوري وكادحي الوطن ،من اجل توفير عبيد رهن إشارة أصحاب المال والنفوذ ، هي جريمة مكتملة الأركان لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة كانت.

كان منتظرا أن يكون هذا القانون طريقا نحو القطع مع سنوات من استغلال طفلات صغيرات في أشغال منزلية شاقة و مرهقة ، و لكن المتحكمون في رقاب التشريع كان لهم رأي أخر وهو أن توفير خدمة جيدة للأسياد بثمن بخس ،هي ضرورة تنتفي معها كل الالتزامات الدولية في النهوض بالطفولة وتوفير عيش كريم لها.

http://www.sawtagadir.com/news/mohamed/17160

مصطفى الخلفي: تم قبول 30 تعديلا من أصل 33 تتعلق بمسودة مشروع مدونة الصحافة

الثلاثاء, 10 أيار 2016 17:07

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، أن الجديد في مسودة مشروع قانون الصحافة هو إلغاء العقوبات الحبسية من قانون النشر والصحافة مع تعويض 30 عقوبة حبسية بأخرى بديلة.

وأضاف الخلفي خلال يوم دراسي نظمته صباح اليوم ، فرق ومجموعات برلمانية بمجلس المستشارين، بشراكة مع جمعية خريجي المعهد العالي للإعلام والاتصال ، وبدعم من السفارة السويسرية بالرباط، انه من أهداف هذا اللقاء أن تكون هناك تعديلات إيجابية، تسعى إلى توسيع الحريات وتعزيز الأحكام الدستورية في إطار الاعتماد على ظهير 1958 ، مع الأخذ بغالبية مقترحات اللجنة الاستشارية، التي تمكن الجميع من إيجاد نفسه في هذا النص التشريعي بقبول 30 تعديل من أصل 33. حسب المتحدث.

وأردف وزير الاتصال، " أن الهدف الثاني من هذا اللقاء كذلك، هو إحداث فرصة للنقاش من اجل المساهمة في تطوير مدونة الصحافة، والطموح نحو تطور النص القانوني الذي استغرق أكثر من أربع سنوات، بعد أن انطلق من رصيد 10 سنوات إضافية، بمبادرة من الأحزاب والهيئات السياسية... ،للوصول إلى مدونة حديثة ومتقدمة للنشر والصحافة، بعد أن حرصنا على تنظيم لقاءات علمية بالاعتماد على 50 مذكرة".

وفيما يتعلق بالإكراه البدني، أشار الخلفي إلى" أنه طرح من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولا تطبق إلا في حالة الجرائم، لقطع الطريق على أية إمكانية تفضي إلى الحبس مع إصلاح منظومة السب والقذف".

وعلى مستوى تعزيز ضمانات استقلالية الصحافي، مثل المنع من مزاولة المهنة، أكد الخلفي أنها لم تعد قائمة ، مع تعزيز شروط استقلالية المهنة دون الولوج لأي إدارة، بالإضافة إلى تعزيز الحماية القضائية لسرية المصادر، وجعل المنع اختصاصا قضائيا للمطبوعات ، وإيقافها أو الحذف الذي كان يتم بقرار إداري ، أصبح اليوم من اختصاص القضاء. كما أصبح من الممكن تحريك الدعوى المدنية بغض النظر عن الدعوى الجنائية من خلال المادة 86، مع التنصيص على أي شيء في قانون الصحافة لا يحكم عليه بأي قانون آخر.حسب الخلفي.

حضر هذا اليوم الدراسي، اضافة الى البرلمانيين المهتمين، كل من رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، ورئيس الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، ورؤساء بعض الجمعيات الحقوقية، واساتذة العهد العالي للاعلام والاتصال ، وسفارة سويسرا بالرباط.

بلعسري

http://www.hadatcom.com/index.php/politiques/6684-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%85-%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84-30-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D9%84-33-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9.html

"موغادور" تكتسي حلة كناوية لاستبقبال ضيوف أزولاي

الكاتب: شيماء الساعيد في: 10 مايو 2016 - 11:52 القسم: الأبرز ثقافة وفن لا يوجد تعليقات Print البريد الالكتروني

اكتست مدينة الصويرة حلة جديدة استعدادا لاستقبال مهرجانها الدولي الخاص بموسيقى كناوة، الذي سيستضيف ضيوف أندري أزولاي، خلال الفترة مابين 12 و 15 ماي الجاري.

وعبأت السلطات المحلية جميع مصالحها من أجل ضمان تنظيم جيد لمهرجان كناوة موسيقى العالم، الذي يعتبر فضاء للقاءات والتفاعل بين الثقافات.

وأشارت اللجنة المنظمة إلى أن هذا المهرجان يؤكد العمق الافريقي للمغرب من خلال الثقافة، وهو ما دفع المنظمين بمعية المجلس الوطني لحقوق الانسان الى تكريس منتدى المهرجان لافريقيا للسنة الثالثة على التوالي.

كما سيشكل المهرجان فرصة لاكتشاف أو إعادة اكتشاف أسماء بارزة من عالم الجاز إلى جانب فنانين أعطوا نفسا جديدا لهذا الفن عبر تبني أسلوب متفرد، يقدم للجمهور رؤية ذكية نابعة من الثقافة ومن المعيش اليومي ومن الحاجة، أمثال راندي ويستون وجمال الدين تاكوما وكريستيان سكوت وجيف بايار تريو.

وستتاح للجمهور الفرصة لمتابعة مجموعة هوبا هوبا سبيريت، واكتشاف الفنان الغاني بليز ذي امباسادور، رائد اللون الموسيقي الجديد الذي يمزج بين الألحان الإفريقية وموسيقى الهيب الهوب.

http://www.aljarida24.ma/p/culturel/151155/

بشرى للصحافيين: إلغاء جميع العقوبات الحبسية في مجال قانون الصحافة والنشر وتعويضها بغرامات مالية بديلة

برلمان.كوم

أعلن مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي بإسم الحكومة، اليوم الثلاثاء 10 ماي بالرباط، عن إلغاء جميع العقوبات الحبسية تجاه الصحافيين في مجال قانون الصحافة والنشر، وتعويضها بغرامات مالية بديلة.

وأوضح الخلفي، خلال الجلسة الافتتاحية للقاء دراسي حول مشروع قانون الصحافة والنشر في مجلس المستشارين، أن مشروع قانون الصحافة والنشر سيستثني، بشكل صريح، تطبيق قوانين أخرى بشأن الصحافة والنشر كالقانون الجنائي.

وفي ما يتعلق بعقوبة الاكراه البدني ضد الصحافيين، شدد وزير الاتصال أن مشروع القانون الجديد، سينص، **بناء على توصية من المجلس الوطني لحقوق الانسان** وفاعلين إعلاميين آخرين، على عدم التنصيص على الاكراه البدني في حالة عدة أداء الغرامات أو ارتكاب جنح مرتبطة بقانون الصحافة والنشر.

وأشار إلى أن مشروع القانون الجديد يتوخى تعزيز ضمانة استقلالية الصحافي موضحا أنه لم يعد هناك تنصيص على المنع من مزاولة مهنة الصحافة فضلا عن تكريس شروط استقلالية المهنة.

ووصف المشروع، بالإصلاح الطموح الذي يسعى إلى الوصول إلى مدونة للصحافة والنشر تكون عصرية ومتقدمة.

http://www.barlamane.com/%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/

استئنافية آسفي تنظر غدا في قضية مقتل كمال عماري

تساءل بناجح: هل يتم تدارك الأمر والانسجام مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الثلاثاء 10 مايو 2016 - 21:37

تنظر الغرفة الجنحية الاستئنافية بأسفي زوال غد الأربعاء في ملف الطعن بالاستئناف الذي تقدم به دفاع كمال عماري (أحد نشطاء حركة 20 فبراير وعضو جماعة العدل والإحسان)، ضد قرار قاضي التحقيق الذي سبق له أن قضى بعدم المتابعة وحفظ القضية.

وتتهم جماعة العدل والإحسان رجال الأمن بآسفي بالتسبب في مقتل كمال عماري إبان مشاركته في إحدى المسيرات الشعبية التي نظمتها حركة 20 فبراير بآسفي في 29 ماي 2011.

وأورد حسن بناجح، عضو الأمانة العامة للجماعة، في تدوينة له على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أطوار حادثة مقتل عماري، قائلا إنها تعود لعصر يوم الأحد 29 ماي 2011 بحي دار بوعودة.

وأضاف أنه "بعد انتهاء المسيرة، وبينما هو (كمال عماري) متوجه إلى عمله كحارس ليلي بميناء آسفي، فوجئ بسبعة أفراد من عناصر الأمن بزي مدني استفردوا به في شارع عبد الرحمن الوزاني المعروف بشارع دار بوعودة وقاموا بضربه ضربا مبرحا وفي شتى الأماكن الحساسة، وتمكن من الإفلات منهم والابتعاد لعدة خطوات لكنهم لحقوا به من جديد، وطرحوه أرضا وأشبعوه ركلا وضربا بالهراوات بشكل عنيف، ليصاب بعدة كدمات في جميع أنحاء جسمه، نتج عنها مفارقته للحياة بتاريخ 01 يونيو 2011 بمصلحة المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بآسفي".

وتساءل بناجح على خلفية نظر الغرفة الجنحية الاستئنافية بأسفي للقضية قائلا "فهل يتم تدارك الأمر والانسجام مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي حمل الدولة مسؤولية قتل الشهيد عماري رحمه الله، أم الاستمرار في مسار طمس الجريمة والإفلات من العقاب؟".

http://www.al3omk.com/detail/11410/sty-nfy-asfy-tnzr-gd-fy-qdy-mqtl-kml-mry

آخر ساعة

لقاءات تواصلية حول مؤتمر كوب 22

آخرساعة

132/4

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء -سطات سلسلة من اللقاءات التواصلية مع مختلف الفاعلين المعنيين بالشأن البيئي بالجهة في إطار التحضيرات الجارية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 22)، الذي ستحتضن فعالياته مراكش في نونبر القادم. وأوضحت اللجنة أن هذه اللقاءات، التي تنظم بشراكة مع الائتلاف المغربي للعدالة المناخية، إلى غاية 14 ماي، تهدف إلى وضع تشخيص للمخاطر التي تهدد البيئة بتراب الجهة، وجرد مختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية البيئة، والتكيف مع تغير المناخ. وستحرج بمقترحات وتوصيات

من أجل ضمان مشاركة فاعلة في أشغال مؤتمر مراكش.

لبلورة الخطوط العريضة لمخطط عمل جهوي مندمج في هذا المجال. وسيعقبها اللقاء الجهوي لما قبل مؤتمر المناخ المزمع، في يوليوز المقبل، بالدار البيضاء. وتسعى اللجنة، من خلال هذه اللقاءات، إلى ضمان مشاركة فاعلة في أشغال مؤتمر مراكش واستثمار انعقاد هذا الحدث العالمي بمدينة مراكش من أجل بلورة وإطلاق برامج ومبادرات استراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية بالجهة. ●

آخر ساعة

الصقلي. سنواصل معركة المناصفة إلى نهايتها

انتقدت غياب دعم " الرجال" لمشروع القانون المتعلق بمكافحة التمييز

الجمعيات النسائية تواصل تعبئتها ضد المشروع.

الرّباط. جمال بورفيسي

13-2-14

قالت البرلمانية، عضو فريق التقدم الديمقراطي، نزهة الصقلي، إن معركة المناصفة لم تنته بمصادقة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النوّاب، على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة، مضيفة أن تعبئة البرلمانيات والحركة النسائية عموما مستمرة ضد المشروع، الذي أعتبره الحكومة وتنتقده المعارضة والحركة النسائية. وتأسفت الصقلي، في تصريح لـ" آخر ساعة"، لغياب دعم البرلمانيين "الذكور" المنتمين إلى المعارضة والذين كانوا غائبين لحظة التصويت على المشروع. وأكدت عزم المعارضة والحركة النسائية المضي قدما في معركة الدفاع عن مشروع قانون المناصفة تتناسب مضامينه مع مطالب الحركة النسائية وملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وكانت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، صادقت أخيرا، على مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. أثار جدلا واسعا في صفوف الجمعيات النسائية التي انتقدت حرص الحكومة على الإسراع في الإقراج عن مشروع لا يحظى بالتوافق داخل أطياف ومكونات المجتمع ودون أن يحظى باستشارات واسعة مع الجمعيات النسائية والحقوقية. واللافت للانتباه أن المصادقة على المشروع، بعد سلسلة من التأجيلات والجلسات الماراثونية، تمت في غياب غالبية أعضاء اللجنة المحسوبين على المعارضة، ما جعل الأغلبية تمرر القانون بحضور عشرة أعضاء فقط. ولم تحدث أية تغييرات جوهرية على النص، من جهتها، دافعت الحكومة في شخص وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة حقاوي، عن المشروع، مؤكدة في خرجات إعلامية في العديد من المناسبات، أن النص خضع لمقاربة تشاركية لمختلف القطاعات الحكومية وهيئات المجتمع المدني. وأبرزت أن المشروع سيُسهم في إنصاف المرأة وتعزيز مكانتها وتحقيق المساواة مع الرجل. وذهبت الوزيرة إلى حد القول إن المشروع يعد انتصارا لنضالات المرأة المغربية والحركة النسائية، وانتصارا للدستور. يشار إلى أن المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، أعطى في وقت سابق رأيه حول مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، إذ أوصى بضرورة تحديد اختصاصات الهيئة بدقة، وإحداث آلية لتلقي الشكايات والنظر فيها، وتمكين الهيئة من صلاحيات شبه قضائية في ما يتعلق بالولوج إلى المعلومة والبحث والتحقيق، بالإضافة إلى صلاحية التقاضي والانتصاب كطرف مدني في القضايا التي تتضمن ميزا جنسيا. وطالب المجلس باعتبار "التمييز الإيجابي" لفائدة النساء في مجالات الولوج إلى العمل والنشاط والإبداع الثقافي والمقاولات والحياة السياسية، رافعة أساسية لتحقيق المساواة. كما أكد على وجوب تضمين نص القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز، بنوداً تمنح الحق في رفع الشكايات إلى الهيئة من طرف كل الأشخاص الذاتيين، ولذوي حقوق الضحايا وكذا المؤسسات من قبيل المنظمات النقابية والجمعيات والهيئات الأجنبية المماثلة. وانتقد المجلس بهذا الخصوص عدم إعطاء مشروع القانون الصلاحية القضائية للهيئة في مجال الحماية ضد أشكال التمييز، إذ ليس من صلاحياتها عرض قضايا التمييز أمام المحاكم، كما لم يُخوّل لها القيام بالبحث والتحري وسلطة إصدار الأوامر والعقوبات وعقد الصلح. وأثار مشروع قانون المناصفة ردود فعل غاضبة داخل الحركة النسائية، حيث استنكرت الجمعيات والتحالفات والشبكات النسائية والحقوقية والتنموية والأمازيغية التي تناضل من أجل هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز مستقلة وقوية وناجعة، هيمنة الوزارة الوصية ومحاولتها التأثير في مجريات النقاش وتوجيهه في اتجاه الإبقاء على نص المشروع كما صاغته الوزارة دون تجاوب مع مطالب الحركة النسائية، معبرة عن قلقها بشأن إفراغ المشروع من صلاحيات المؤسسات العاملة في إطار مبادئ باريس، وتقييد ادوارها واختزال مهامها في آلية استشارية مجردة من ضمانات الاستقلالية. وطالبت هذه الهيئات بالنص على جعل هيئة المناصفة سلطة مختصة في السهر على الحماية وتكافؤ الفرص، ومحاربة التمييز ورصد الخروقات، وفي تتبع السياسات والقوانين والاستراتيجيات ومختلف المشاريع التي تعنى بالمرأة، وفي استقبال الشكايات وإحالتها وتتبعها أو اتخاذ قرارات بخصوصها تبعا لدورها شبه القضائي. ودعت إلى ضمان تشكيلة مجددة وقوية ومستقلة تعتمد معايير الكفاءة والخبرة والتخصص في النوع الاجتماعي والفعالية والاستقلالية، بعيدا عن منطق التمثيلية والترضيات السياسية أو الخلفيات الأيديولوجية. في السياق ذاته، سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ملاحظاته على المشروع أن المادة 4 المتعلقة بتأليف الهيئة تتسم باختلال التوازن بين سلط التعيين، مشيرا إلى أن رئيس الحكومة يتوفر على سلطة واسعة للتعيين على حساب السلط الدستورية الأخرى (الملك والبرلمان). وقال المجلس إن أولوية رئيس الحكومة في خطاطة التعيين، التي تصل إلى 55 في المائة من التعيينات، من شأنها أن تتضمن مخاطر التأثير السلبي على استقلالية الهيئة بوصفها مؤسسة دستورية بالنظر لكون الحكومة تتوفر على الإدارة الموضوعة تحت تصرفها كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية. تجدر الإشارة إلى أن هيئة المناصفة تعتبر من ضمن المؤسسات التي ينص عليها الدستور. وسبق لرئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماس، أن أكد في يوم دراسي أن الدستور ينص، من جهة على الالتزام الإيجابي للدولة "بالسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال و النساء"، و هو ما يتطلب على المستويين التشريعي والتنظيمي وفي السياسات العمومية، تدابير وآليات لترجمة سعي الدولة إلى تحقيق هذا الالتزام الإيجابي. ●

نزهة الصقلي. المشروع أثار جدلا واسعا بين الحركة النسائية والحكومة.

بعد قرار قاضي التحقيق طي ملف قتل عماري.. إستينافية آسفي تنظر في الطعن

الثلاثاء 10 مايو 2016 - 20:11

بعد قرار قاضي التحقيق بآسفي، القاضي بعدم المتابعة في وحفظ قضية كمال العماري **التي يُحمّل المجلس الوطني لحقوق الانسان الدولة مسؤولية موته**، قررت الغرفة الجنحية الاستئنافية بأسفي، يوم غد الأربعاء، النظر في ملف الطعن بالاستئناف الذي تقدم به دفاع كمال عماري.

وتعود وقائع النازلة إلى ماي 2011 عندما شارك المرحوم كمال عماري في مسيرة نظمتها حركة 20 فبراير بمدينة أسفي، وبعد انتهاء المسيرة، وبينما هو متوجه إلى عمله كحارس ليلي بميناء آسفي، "فوجئ بسبعة أفراد من عناصر الأمن بزي مدني استفردوا به في شارع عبد الرحمن الوزاني المعروف بشارع دار بوعودة وقاموا بضربه ضربا مبرحا وفي شتى الأماكن الحساسة، وتمكن من الإفلات منهم والابتعاد لعدة خطوات لكنهم لحقوا به من جديد، وطرحوه أرضا وأشبعوه ركلا وضربا بالهراوات بشكل عنيف، ليصاب بعدة كدمات في جميع أنحاء جسمه، نتج عنها مفارقته للحياة بتاريخ 01 يونيو 2011 بمصلحة المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بآسفي" حسب رواية عائلة عماري وجماعة العدل والإحسان.

وتأمُل عائلة عماري، وجماعة العدل والإحسان التي كان المرحوم كمال ينتمي إليها قيد حياته، والعديد من الجمعيات الحقوقية، أن تذهب المحاكمة في اتجاه تحديد المسؤوليات في "قتل" كمال عماري، حتى لا يفلت الجناة من العقاب.

http://alaoual.com/politique/19726.html

الحركة النسائية تتهم الحكومة بإعداد قانون فارغ دستوريا وحقوقيا ل"هيئة المناصفة ومكافحة التمييز"

أعلنت كل من الجمعية المغربية لمناهضة العنف، وفيدرالية رابطة حقوق النساء، وجسور ملقى النساء المغربيات، واتحاد العمل النسائي عن تنظيم ندوة صحفية حول "مستجدات مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز". وذلك يوم الخميس 28/04/2016 على الساعة 10 صباحا بنادي المحاميين الكائن بزنقة أفغانستان بالرباط.

ونشرت الإطارات السالفة الذكر أرضية للندوة الصحفية عنونتها ب "لا لتمرير مشروع قانون فارغ دستوريا وحقوقيا لهيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز". أشارت فيها إلى أن الحكومة وأغلبيتها "تسارع في لجنة القطاعات الاجتماعية لتمرير مشروع القانون 14-79المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضاربة عرض الحائط بكل مقترحات الحركة النسائية، وباقي مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية التي تمت استشارتها من طرف مجلس النواب ورافضة بشكل منهجي كل تعديلات فرق المعارضة، معتمدة تأويلا غير ديمقراطي وغير مستحضر للحقوق الإنسانية للنساء للفصول 19-164و171 من الدستور وذلك للالتفاف على المكتسبات التي ناضلت من اجلها الحركة النسائية بكل مكوناتها مدعومة بالقوى الديمقراطية".

وعليه سجل كل من اتحاد العمل النسائي وفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة وجمعية جسور ملتقى النساء المغربيات والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء والائتلاف المدني حول الفصل 19، تنديدها بهذا المنحى الذي اتخذه النقاش وبالتراجع الخطير عن المكتسبات الدستورية التي حققتها النساء والمغرب بصفة عامة.

وعبرت الإطارات النسائية السالفة الذكر عن رفضها المطلق لهذا الإجهاز على الحق في المساواة كما أقرها الدستور وعبرت عنها المؤسسات الوطنية المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيات النسائية والحقوقية.

وحملت نفس الإطارات المسؤولية للأحزاب السياسية التي أخلت بالتزاماتها ووعودها بدعم مقترحات الجمعيات النسائية، داعية كل المناضلين والمناضلات الحقوقيين والحقوقيات والديمقراطيين والديمقراطيات في هذا البلد إلى الوقوف أمام هذه التراجعات التي تهدد الاختيار الديمقراطي الذي نهجه المغرب وسار فيه.

http://www.libyaakhbar.com/libya-news/88850.html

Abdeslam Seddiki, ministre de l'Emploi et des Affaires Sociales

Travail domestique : «Le BIT a validé le projet de loi 19.12»

Abdeslam Seddiki, ministre de l'Emploi et des affaires sociales revient sur les dessous de la polémique créée autour du projet de loi relatif au travail domestique. Il dénonce une campagne savamment orchestrée contre sa formation.

Al Bayane : Comment expliquez-vous la polémique suscitée par le projet de loi sur le travail domestique, particulièrement son article 6 ?

Abdeslam Seddiki : A l'approche des élections, nous faisons face à une campagne orchestrée et surdimensionnée par rapport à la nature du problème. Il convient de rappeler le contexte qui a marqué ce projet de loi depuis son adoption en 2013. La chambre des conseillers avait saisi le CNDH et le CESE pour livrer leur avis. Les deux instances avaient recommandé de fixer l'âge minimum du travail domestique à 18 ans. Le texte avait été adopté à l'unanimité en commission. Cependant, il y a eu des changements de positions au niveau de la plénière. Certaines formations qui avaient émis un vote favorable se sont abstenues. Le PPS était l'un des rares partis politiques à demander le relèvement de l'âge minimal à 18 ans. Mais il était impossible d'aller à l'encontre du choix de la majorité dont nous faisons partie. Il a donc fallu faire des concessions. Aujourd'hui, nous préférons avoir une loi avec des lacunes que de ne pas en avoir. Surtout qu'il est impossible d'avoir une loi parfaite.

Que répondez-vous aux associations qui critiquent l'article 6 ?

Le tissu associatif ne doit pas faire d'amalgame. La version qui a été adoptée lundi dernier en commission est en phase avec les normes internationales du travail. Le BIT a d'ailleurs validé le projet, estimant qu'il est en phase avec le code du travail et les exigences internationales en la matière. Cette organisation internationale a même estimé que si le projet de loi avait fixé l'âge minimal à 15 ans, cela aurait été en harmonie avec le Code du travail et les normes internationales. Il y a lieu d'indiquer que la convention 138 de l'OIT n'interdit que le travail des enfants de moins de 15 ans. En dépit de cela, nous avons choisi de porter ce seuil à 16 ans. Sachant que 90% des employés de maisons, dont le nombre s'élève à 70.000 selon nos estimations, sont des adultes.

Que prévoit le texte pour protéger les employés de maison de moins 18 ans ?

Plusieurs mesures ont été prévues dans ce sens. Ainsi, le projet de loi exige une autorisation du tuteur des personnes âgées entre 16 et 18 ans. Sachant que l'employeur est tenu de soumettre son employé à visite médicale. Parallèlement, le projet interdit une série de travaux qui ne pourront être accomplis par les personnes âgées de 16 à 18 ans. Celles-ci ne pourront pas porter des éléments lourds ou manipuler des objets inflammables. D'autant plus que nous travaillons actuellement sur un décret pour compléter la liste des tâches devant être interdites à cette catégorie. Un autre décret est également en cours d'élaboration pour fixer un modèle de contrat de travail simplifié.

Le travail domestique au centre de la réunion du bureau politique du PPS

La réunion du bureau politique du Parti du progrès et du socialisme, tenue lundi 9 mai, a été l'occasion de rappeler la position du PPS concernant le projet de loi relatif au travail domestique. Le bureau politique a indiqué dans un communiqué publié hier que le PPS a milité aussi bien au sein du gouvernement qu'au Parlement pour relever l'âge minimal du travail domestique à 18 ans, rappelant notamment la bataille qu'il a mené face aux formations politique de l'opposition. Ainsi, le bureau politique du PPS insiste sur l'impératif de se doter d'une loi pour mettre fin à l'exploitation des employés de maison.

Nous publierons demain le texte intégral du communiqué du bureau politique du PPS

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

«Petites bonnes»: Le coup de gueule des ONG

4770/34 CNDH.

- **Elles se disent scandalisées par l'adoption du texte permettant l'emploi des enfants de 16 ans**
- **Et comptent maintenir la pression pour rectifier le tir avant le vote en séance plénière**
- **Près de 80.000 domestiques seront laissées pour compte à cause de la nouvelle loi**

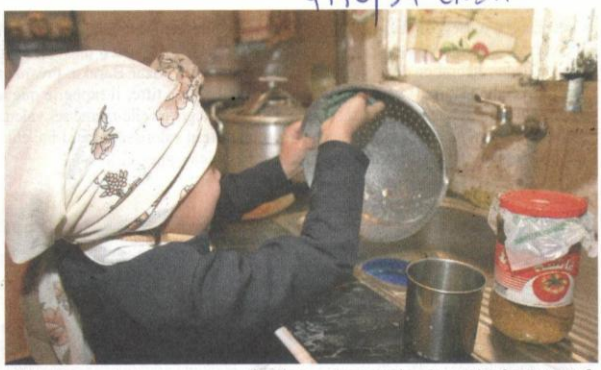

Maltraitances physiques, carences alimentaires, abus sexuels… les «petites bonnes» souffrent de plusieurs pratiques humiliantes. D'où l'urgence de les protéger, «même de leurs parents qui ne sont pas toujours exemplaires», selon les ONG (Ph. Bziouat)

COMME nous l'avons annoncé sur nos colonnes, le projet de loi sur les travailleurs domestiques a passé le cap de la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants, lundi dernier, en dépit des protestations des ONG. Celles-ci ont une dernière chance pour pousser vers l'introduction de certains amendements avant le vote en séance plénière. Des responsables d'associations ont assuré qu'ils vont maintenir la pression pour que les députés revoient la copie. Rappelons que ce projet de loi a déjà été approuvé par la Chambre des conseillers.

Aujourd'hui, les responsables des ONG se disent scandalisés. Cela «va à l'encontre des principes de la Constitution et des conventions internationales signées par le Maroc», a déploré Bouchra Ghiati, présidente de l'association Insaf, faisant partie du Collectif pour l'éradication du travail des «petites bonnes». Ce réseau associatif plaide pour l'interdiction de l'emploi des enfants de moins de 18 ans. Le texte adopté lundi dernier l'a maintenu à 16 ans, comme cela a été validé par la 2e Chambre. Une situation qui révolte les associations qui pointent les risques que courent ces jeunes. La position du Collectif est appuyée par une série d'organismes comme le CNDH, le CESE, l'Unicef, ainsi qu'un ensemble de pédiatres, psychiatres, psychologues, pédagogues… Ces derniers ont témoigné des drames que vivent ces «petites bonnes». Celles-ci sont «souvent brisées physiquement et psychiquement par une vie de travail en tant que domestiques». Ils ont fait état de maltraitances physiques, notamment des carences alimentaires, un manque de sommeil, ainsi que d'abus sexuels… Résultats: les cas de névroses traumatiques, de dépressions ou de tentatives de suicide sont assez fréquents chez la population des jeunes domestiques. Pire, «ces jeunes souffrent de conséquences à long terme liées aux conditions de leur travail dans les maisons», selon Bouchra Ghiati. Elle a fait savoir que des données montrent que 40% des mères célibataires sont des ex-«petites bonnes».

Cependant, le gouvernement ne semble pas convaincu par ces arguments. Le ministre de l'Emploi a justifié le maintien de l'âge de 16 ans par des raisons d'ordre social, lié au fait que les familles ont souvent besoin du revenu de l'emploi de leurs filles, de même que cela est en phase avec les conventions de l'OIT, qui n'interdisent que le travail des moins de 15 ans. Or, «l'Etat doit jouer son rôle en protégeant les enfants même de leurs parents, qui ne sont pas toujours exemplaires», a estimé la présidente de l'association Insaf. Elle a pointé un «problème dans les mentalités des politiques». Pour elle, l'Etat peut activer une série de leviers pour mettre fin à l'exploitation des jeunes dans le travail domestique. Cela peut passer par exemple par «la mise en place de toutes les conditions pour garantir l'effectivité de la scolarisation obligatoire jusqu'à l'âge de 15 ans révolus. Généralement, cela se traduit par une grande orientation vers la formation professionnelle et réduit nettement l'exploitation des enfants dans les maisons», a-t-elle expliqué. Bouchra Ghiati a appelé le gouvernement à s'inspirer des expériences de certaines ONG dans ce domaine, «même si elles n'ont pas les mêmes moyens que l'Etat». Par exemple, un programme mené par l'association Insaf à Chichaoua et Klaat Sraghna, l'une des zones les plus pourvoyeuses de «petites bonnes». «300 filles ont été extraites du travail domestique et remises à l'école», a-t-elle noté.

Ce collectif d'ONG plaide aussi pour la mise en place d'un mécanisme d'extraction des filles employées actuellement dans les maisons. «A l'entrée en vigueur de cette loi, beaucoup de familles seront sous le coup de sanctions. Résultat: plusieurs filles seront mises à la porte et laissées pour compte», a prévenu Ghiati, qui crie au scandale. Aujourd'hui, les statistiques montrent qu'à fin 2015, entre 60.000 et 80.000 enfants sont employés dans les maisons, selon les ONG. Après l'application de la nouvelle réglementation, quels sont les organes habilités à identifier les cas et intervenir et à gérer le processus de retrait? S'interrogent-elles.❑

M. A. M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Que dit la loi?

MÊME si le projet de loi a fixé l'interdiction du travail domestique à 16 ans au lieu de 18, il a prévu des dispositions spécifiques pour la catégorie entre ces deux âges. Les employeurs sont tenus d'avoir une autorisation légalisée des parents de ces jeunes filles. Des sanctions sont prévues pour les infractions, notamment une amende de 25.000 à 30.000 DH contre toute personne qui emploie un enfant de moins de 16 ans. Idem pour les intermédiaires réguliers dans l'emploi des «petites bonnes». Cette amende est doublée en cas de récidive, avec possibilité d'emprisonnement d'un à trois mois.❑

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

«Petites bonnes»: Le coup de gueule des ONG

4770/34 CNDH.

- **Elles se disent scandalisées par l'adoption du texte permettant l'emploi des enfants de 16 ans**
- **Et comptent maintenir la pression pour rectifier le tir avant le vote en séance plénière**
- **Près de 80.000 domestiques seront laissées pour compte à cause de la nouvelle loi**

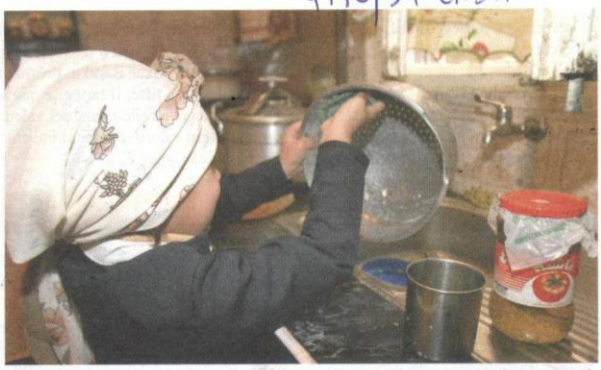

Maltraitances physiques, carences alimentaires, abus sexuels… les «petites bonnes» souffrent de plusieurs pratiques humiliantes. D'où l'urgence de les protéger, «même de leurs parents qui ne sont pas toujours exemplaires», selon les ONG (Ph. Bziouat)

COMME nous l'avons annoncé sur nos colonnes, le projet de loi sur les travailleurs domestiques a passé le cap de la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants, lundi dernier, en dépit des protestations des ONG. Celles-ci ont une dernière chance pour pousser vers l'introduction de certains amendements avant le vote en séance plénière. Des responsables d'associations ont assuré qu'ils vont maintenir la pression pour que les députés revoient la copie. Rappelons que ce projet de loi a déjà été approuvé par la Chambre des conseillers.

Aujourd'hui, les responsables des ONG se disent scandalisés. Cela «va à l'encontre des principes de la Constitution et des conventions internationales signées par le Maroc», a déploré Bouchra Ghiati, présidente de l'association Insaf, faisant partie du Collectif pour l'éradication du travail des «petites bonnes». Ce réseau associatif plaide pour l'interdiction de l'emploi des enfants de moins de 18 ans. Le texte adopté lundi dernier l'a maintenu à 16 ans, comme cela a été validé par la 2e Chambre. Une situation qui révolte les associations qui pointent les risques que courent ces jeunes. La position du Collectif est appuyée par une série d'organismes comme le CNDH, le CESE, l'Unicef, ainsi qu'un ensemble de pédiatres, psychiatres, psychologues, pédagogues… Ces derniers ont témoigné des drames que vivent ces «petites bonnes». Celles-ci sont «souvent brisées physiquement et psychiquement par une vie de travail en tant que domestiques». Ils ont fait état de maltraitances physiques, notamment des carences alimentaires, un manque de sommeil, ainsi que d'abus sexuels… Résultats: les cas de névroses traumatiques, de dépressions ou de tentatives de suicide sont assez fréquents chez la population des jeunes domestiques. Pire, «ces jeunes souffrent de conséquences à long terme liées aux conditions de leur travail dans les maisons», selon Bouchra Ghiati. Elle a fait savoir que des données montrent que 40% des mères célibataires sont des ex-«petites bonnes».

Cependant, le gouvernement ne semble pas convaincu par ces arguments. Le ministre de l'Emploi a justifié le maintien de l'âge de 16 ans par des raisons d'ordre social, lié au fait que les familles ont souvent besoin du revenu de l'emploi de leurs filles, de même que cela est en phase avec les conventions de l'OIT, qui n'interdisent que le travail des moins de 15 ans. Or, «l'Etat doit jouer son rôle en protégeant les enfants même de leurs parents, qui ne sont pas toujours exemplaires», a estimé la présidente de l'association Insaf. Elle a pointé un «problème dans les mentalités des politiques». Pour elle, l'Etat peut activer une série de leviers pour mettre fin à l'exploitation des jeunes dans le travail domestique. Cela peut passer par exemple par «la mise en place de toutes les conditions pour garantir l'effectivité de la scolarisation obligatoire jusqu'à l'âge de 15 ans révolus. Généralement, cela se traduit par une grande orientation vers la formation professionnelle et réduit nettement l'exploitation des enfants dans les maisons», a-t-elle expliqué. Bouchra Ghiati a appelé le gouvernement à s'inspirer des expériences de certaines ONG dans ce domaine, «même si elles n'ont pas les mêmes moyens que l'Etat». Par exemple, un programme mené par l'association Insaf à Chichaoua et Klaat Sraghna, l'une des zones les plus pourvoyeuses de «petites bonnes». «300 filles ont été extraites du travail domestique et remises à l'école», a-t-elle noté.

Ce collectif d'ONG plaide aussi pour la mise en place d'un mécanisme d'extraction des filles employées actuellement dans les maisons. «A l'entrée en vigueur de cette loi, beaucoup de familles seront sous le coup de sanctions. Résultat: plusieurs filles seront mises à la porte et laissées pour compte», a prévenu Ghiati, qui crie au scandale. Aujourd'hui, les statistiques montrent qu'à fin 2015, entre 60.000 et 80.000 enfants sont employés dans les maisons, selon les ONG. Après l'application de la nouvelle réglementation, quels sont les organes habilités à identifier les cas et intervenir et à gérer le processus de retrait? S'interrogent-elles.❑

M. A. M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Que dit la loi?

MÊME si le projet de loi a fixé l'interdiction du travail domestique à 16 ans au lieu de 18, il a prévu des dispositions spécifiques pour la catégorie entre ces deux âges. Les employeurs sont tenus d'avoir une autorisation légalisée des parents de ces jeunes filles. Des sanctions sont prévues pour les infractions, notamment une amende de 25.000 à 30.000 DH contre toute personne qui emploie un enfant de moins de 16 ans. Idem pour les intermédiaires réguliers dans l'emploi des «petites bonnes». Cette amende est doublée en cas de récidive, avec possibilité d'emprisonnement d'un à trois mois.❑

Maroc : Les 5 motifs de déception sur la loi du travail des mineurs

L'adoption hier du projet de loi relatif au travail des mineurs par la majorité gouvernementale à la commission des secteurs sociaux à la Chambre des représentants a suscité de nombreuses réactions. L'association INSAF qui mène un collectif de 50 ONG depuis l'année dernière autour de cette question énumère cinq motifs de déception au sujet de cette loi.

L'âge

Les députés de la majorité ont acté pour le passage de 15 à 16 ans révolu en ce qui concerne l'âge minimum requis pour l'emploi d'une enfant au travail domestique. « Aujourd'hui nous estimons qu'avec la pénibilité du travail domestique, le cadre de travail confiné, l'absence de tout contrôle, l'éloignement de la famille…, il est juste impossible qu'une enfant de 16 ans soit qualifiable pour ce genre d'emploi. Sa place c'est au sein du cocon familial, c'est à l'école », déclare à Yabiladi Bouchra Ghiati, présidente de l'INSAF.

La condition des -16 ans déjà en emploi élucidée

Le projet de loi adopté par la majorité parlementaire ne prévoit aucune mesure visant à mettre un terme à l'emploi des moins de 16 ans actuellement en service. « Dès que la loi présente sera promulguée, leurs employeurs seront hors-la-loi. Mais pensez-vous que ces derniers les renverront auprès de leurs familles ? C'est bien d'interdire, mais encore faudrait-il définir une stratégie pour qu'elles retrouvent leurs familles et reprennent le chemin de l'école. Et dire certains ne connaissent même pas leurs noms de famille… », regrette Mme Ghiati.

Des artifices dans la loi

D'après l'ONG, plusieurs « artifices » ont été introduits dans la loi pour « donner l'impression que le bien être » des travailleurs mineurs est pris en considération. « On parle d'assistants de travail, inspecteur de travail … la loi interdit de rentrer dans les maisons », fait remarquer la présidente de l'INSAF.

De plus, la majorité parlementaire conditionne l'autorisation de travail des « petites bonnes » mineures par le consentement écrit et dûment légalisé chez les autorités locales des parents ou tuteurs. « Pensez-vous qu'une enfant de cet âge puisse contracter avec les employeurs. Peut-elle connaitre pleinement ses droits et savoir ce qui est bon pour elle ? Une fille de cet âge, ira-t-elle porter plainte lorsqu'elle est abusée, violentée ou violée comme c'est souvent le cas ? », s'interroge Mme Ghiati.

Les avis des institutions nationales et internationales balayés du revers de la main

Face à la grosse polémique soulevée par les différentes mésaventures de « petites bonnes » à travers le royaume (violences, accidents, suicides, mort…), un débat national avait été ouvert autour de la question. Plusieurs institutions tant nationales qu'internationales avaient donné leurs avis, recommandant de relever à 18 ans, l'âge minimum pour l'emploi de travailleuses domestiques. Il s'agissait notamment du Conseil économique, social et environnemental (CESE), **le Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** et l'UNICEF. « Nous avons aussi la constitution ainsi que toutes les conventions internationales ratifiées par le Maroc qui vont dans le même sens. Malgré tout cela, on veut encore mettre en place des lois d'une autre époque », regrette Mme Ghiati.

Légalisation de l'« esclavage déguisé »

Les enfants proposés au travail domestique viennent des classes sociales les plus déshéritées. Leurs familles les y soumettent dans l'espoir d'en vivre. Mais devenues jeunes filles et généralement sans instruction, elles sont vulnérables et finissent généralement en mères célibataires. « Les autorités devraient tout faire pour encourager l'instruction des enfants. Mais au lieu de ça, ils légalisent l'esclavage déguisé », regrette la présidence de l'INSAF.

Depuis l'année dernière, l'association INSAF mène un collectif de 50 associations qui se mobilisent contre le travail des mineurs au Maroc. Elles ont à plusieurs reprises appelé les autorités à faire preuve d'« audace politique » pour mettre fin au travail des mineurs. « Tout le monde est scandalisé par ce projet de loi », assure la présidente. « C'est révoltant. Alors que l'Etat est censé protéger les enfants, il continue de favoriser l'existence de deux types de citoyens. Ces petites filles se retrouvent à travailler pour d'autres fillettes comme elles qui vont à l'école. Ce Maroc à deux vitesses, on n'en veut pas », défend-t-elle, ajoutant que tous les enfants, indépendamment de leurs conditions sociales, doivent être traités de la même façon.

Quand les associations font le travail de l'Etat?

L'INSAF avait, à la base, pour mission de venir en aide aux mères célibataires. A force de traiter les cas de ces jeunes femmes, l'association a constaté que « 40% d'entre elles » ont un background de « petites bonnes » et ont parfois quitté leurs familles alors qu'elles n'étaient que des enfants. Vulnérables, elles se retrouvent enceintes et abandonnées.

Les travaux de recherche menés par l'ONG lui ont permis d'identifier la zone du Maroc qui envoie le plus d'enfants pour le travail domestique : Chichaoua et ses environs, l'une des régions les plus pauvres du Royaume. La sensibilisation a permis à de nombreuses petites bonnes de retourner en famille et de retrouver le chemin de l'école. Dix ans plus tard, huit d'entre elles ont leur baccalauréat et 85 jeunes filles auront passé le bac en 2020. « C'est normalement à l'Etat d'encourager l'instruction des enfants, pas aux associations », déclare la présidente, Bouchra Ghiati.

http://www.yabiladi.com/articles/details/44482/maroc-motifs-deception-travail-mineurs.html

Casablanca-Settat : Rencontres d'information sur la COP 22

Par Quid avec MAP //mai, 11 à 09:42

La **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat** organise, du 07 au 14 mai, en partenariat avec la Coalition marocaine pour la justice climatique (CMJC), une série de rencontres d'information avec les différents acteurs concernés par la question des changements climatique et de l'environnement

Initiées dans le cadre des préparatifs en cours pour la 22ème édition de la Conférence des parties à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (COP22), qui se déroulera en novembre prochain à Marrakech, ces rencontres ont pour objectifs l'établissement un diagnostic des menaces pour l'environnement au niveau de la région, la présentation des projets et programmes mis en œuvre en matière de protection de l'environnement et d'adaptation aux changements climatiques et la formulation de recommandations et de propositions pour l'élaboration des grandes lignes du plan d'action régional intégré dans ce domaine. Cette initiative vise également la mobilisation des acteurs, notamment de la société civile, pour la rencontre régionale "Pré COP" qui sera organisée en juillet à Casablanca, à l'initiative de la CMJC et de la CRDH de Casablanca-Settat, indique la Commission dans un communiqué.

Ces rencontres se focaliseront particulièrement sur les zones les plus vulnérables aux effets des changements climatiques ainsi que sur les points noirs dans la région en termes de pollution, notamment les villes de Casablanca, Mohammedia et Jorf Lasfar. Quatre rencontres sont ainsi programmées au niveau de la région de Casablanca-Settat, dans les villes d'El Jadida (05 mai), Settat (10 mai), Casablanca (11 mai), et Mohammadia (14 mai), avec la participation des différents acteurs institutionnels et civils concernés, en plus de chercheurs universitaires, experts et représentants d'entreprises. A travers ces manifestations, la CRDH Casablanca-Settat ambitionne d'assurer une participation effective de la société civile aux travaux de la COP 22 de Marrakech et de tirer profit de la tenue au Maroc de cette grand-messe mondiale afin de développer des programmes et des initiatives stratégiques visant à relever les défis du changement climatique dans la région de Casablanca-Settat.

L'organisation de ces rencontres s'inscrit dans le cadre du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en tant que membre du Comité de pilotage de la COP 22 Marrakech 2016, chargé des relations avec la société civile.

http://www.quid.ma/economie/casablanca-settat-rencontres-dinformation-sur-la-cop-22/

Le projet de loi sur les petites bonnes voté en commission parlementaire

Le projet de loi 19-12 sur les travailleurs domestiques a franchi une nouvelle étape vers son adoption. Contesté de toutes parts, ce texte a été amendé par la Majorité, qui a fixé l'âge minimal à 16 ans. La version initiale de ce projet de loi fixait à 15 ans l'âge plancher d'exercice du travail domestique.

Adil Tchikitou, membre du groupe istiqlalien siégeant à la commission des secteurs sociaux, rapporte à Médias 24 le récit des échanges de ce lundi.

"L'opposition a formulé plusieurs remarques, spécialement contre l'article 6 du projet de loi qui fixe l'âge minimum pour le travail domestique. Nous avons adopté la même position que les associations des droits humains, soit celle de relever l'âge minimal à 18 ans", déclare Adil Tchikitou.

Son intervention lors des débats s'est articulée autour de plusieurs points. "La décision de maintenir l'âge d'exercice des travaux domestiques à 16 ans s'oppose aux dispositions de la Constitution marocaine, qui garantissent la primauté des engagements internationaux sur les lois internes. Les engagements internationaux du Maroc, notamment en ce qui concerne les droits de l'enfant et la déclaration universelle des droits de l'homme, ne sont pas respectés dans ce cas précis", rapporte le parlementaire istiqlalien.

Par ailleurs, la pratique confirme un triste constat. "Il existe de nombreux cas de violences et de viols sur les mineures qui sont employées en tant que petites bonnes. A travers ce projet de loi, le gouvernement se désengage de sa responsabilité de protection de l'enfance contre les abus", estime Adil Tchikitou.

Ce triste constat est confirmé par trois associations de médecins, qui ont joint leurs voix à celle du collectif associatif Insaf, qui milite pour la protection contre l'exploitation des filles mineures. Il s'agit de l'Association casablancaise des pédiatres privés (ACPP), l'Association marocaine des psychiatres d'exercice privé (AMPEP) et l'Observatoire marocain de l'enfant et de l'adolescent des deux rives (OMEADR).

Elles témoignent, dans un communiqué conjoint datant du 10 mars 2016, de la gravité du phénomène. En voici un extrait poignant: "En tant que pédiatres, psychiatres, pédopsychiatres, psychologues, pédagogues, enseignants, travailleurs sociaux, nous avons trop souvent rencontré dans l'exercice de nos métiers des jeunes filles, des adolescentes, des jeunes femmes adultes même, brisées physiquement et/ou psychiquement par une vie de travail en tant que domestiques, commencée trop tôt; jamais choisie, imposée pour diverses raisons. Outre la maltraitance physique (depuis les privations et carences alimentaires, le manque de sommeil, l'absence de repos), les abus sexuels fréquemment constatés (avec des avortements à répétition, parfois dans des conditions inimaginables), nous avons eu à prendre en charge des névroses traumatiques sévères, des dépressions résistantes, des épisodes psychotiques aigus, des conduites addictives, des tentatives de suicide à répétition, chez des jeunes filles ayant perdu l'estime d'elles-mêmes et surtout perdu confiance dans les adultes (leurs parents qui les ont mis entre les mains des familles "exploitatrices"), et pire, dans les institutions supposées les défendre."

Tout porte à croire que le gouvernement se lance seul, contre vent et marrées, pour faire aboutir ce texte.

Le Conseil national des droits de l'homme, le Conseil économique, social et environnemental et l'UNICEF ont émis des avis contraires aux dispositions contenues dans le projet de loi 19-12.

C’est le cas même au sein de la majorité. En effet, Adil Tchikitou constate que “ce projet crée des divisions même au sein du parti au pouvoir. D’ailleurs, certains membres de la commission des secteurs sociaux appartenant au PJD ont préféré s’absenter des travaux pour ne pas avoir à voter contre leur parti.”

http://www.tanmia.ma/en/le-projet-de-loi-sur-les-petites-bonnes-vote-en-commission-parlementaire/

Retour au passé de l'esclavagisme : Le gouvernement marocain autorise le travail des "petites bonnes"

Sur les réseaux sociaux, c'est la consternation depuis lundi soir. Les députés marocains ont autorisé et légalisé le travail des petites bonnes. Mineures, les filles de 16 ans, mineures et dont la place est à l'école sont corvéables à merci et en toute légalité. C'est une régression intolérable en ce XXI ème siècle.

La presse marocaine se déchaîne contre cette mesure rétrograde. Nous publions ci-dessous ce qu'en dit Narjis Rerhaye pour Quid.ma

Le projet de loi 19-12 portant sur les conditions d'emploi des domestiques a été adopté lundi 9 mai en commission parlementaire des secteurs sociaux à la chambre des représentants. La solidarité gouvernementale a fonctionné jusqu'au bout.

La loi portée et défendue par un ministre de gauche de surcroit, le PPS Abdeslam Seddiki, a été adoptée grâce au soutien des alliés du PJD, du RNI et du MP, en plus des parlementaires du PPS. Finis les déchirements entre partis de la coalition au pouvoir. Finies aussi les querelles politiciennes sur fond électoraliste. Les députés de la majorité ont parlé à l'unisson pour légaliser le travail des mineures ; bonnes à tout faire dans les maisons.

« La majorité a parlé d'une seule voix en adoptant une loi qui va à l'encontre de la constitution et des conventions internationales comme celle portant sur les pires formes de travail des enfants signée en 1999 et ratifié par le Maroc le 26 janvier 2001. Une deuxième convention adoptée en 1973 sur l'âge minimum d'admission à l'emploi et au travail a été ratifiée par le Maroc en janvier 2000. Triste jour pour la démocratie. Triste jour pour la sauvegarde de la dignité. Triste jour pour la préservation des droits des enfants,» s'indigne cette députée de l'Union socialiste des forces populaires.

Tout au long de la journée de ce mardi 10 mai, les internautes n'ont pas décoléré. « Retour à l'esclavag pur et dur, au lieu de critiquer certains pays on devrait se remettre en question mais que voulez vous quand on voit nos dirigeants que peux espérer ? Si ce n'est régresser .... C'est malheureux !!! A l'aube du troisième millénaire », « Hélas le Maroc se développe mais cela ne profite pas à tous. Il reste encore un long chemin à parcourir pour que les femmes disposent de leurs droits. Déplorable », « C'est honteux, ce sont à ces hommes et à ces femmes que nous avons laissé la protection de nos enfants aucun respect des conventions internationales qui selon la constitution doivent être au dessus des lois nationales quand celles-ci sont ratifiées par le Maroc », « On est d'accord ! Il ne fait pas bon d'être une femme et un enfant dans notre pays aujourd'hui. »

Abdesslam Seddiki, la version moderne de l'esclavagisme ?

Des commentaires par dizaines et qui traduisent la profonde indignation des « connected people ».

Mais c'est le ministre de l'emploi, Abdesslam Seddiki, qui catalyse toute la colère sur la Toile. Le peuple du net lui reproche d'avoir nié, gommé, effacé tous les principes de gauche. **Il lui reproche surtout de ne pas avoir claqué la porte d'un gouvernement qui cautionne et autorise le travail des mineures de 16 ans alors que le conseil national des droits de l'Homme avait émis une recommandation validant le travail des domestiques âgés de 18 ans et plus.**

L'activiste Latifa Bouhsini en fait partie.

« Honte à vous M. Abdesslam Seddiki, ministre de l'Emploi d'avoir laissé passer une loi autorisant et légitimant le travail des petites filles. Honte à vous d'avoir cédé au maintien de l'esclavagisme moderne, vous qui étiez rangé dans votre jeunesse du côté du prolétariat et luttiez corps et âme contre l'exploitation des ouvriers. Honte à vous d'avoir permis la violation de la dignité humaine, alors que vous avez été membre responsable d'une organisation de défense des droits humains. Honte à vous, fils du peuple qui, au lieu de contribuer à lever les obstacles semés sur le chemin des enfants du peuple, vous faites tout le contraire, à savoir : contribuer, légitimer et canoniser leur enfermement et leur maintien dans la pauvreté et l'exclusion. Honte à vous, de vous égarer dans un bourbier dans lequel bafouer et violer la dignité humaine des femmes ne vous cause à vous et à vos collègues aucun cas de conscience. Honte à vous, d'avoir privilégié le maintien dans votre poste au lieu de jeter l'éponge pour sauver votre âme : L'Histoire retiendra de votre passage dans ce ministère que, au lieu d'être celui qui a sauvé des destins voire des destinées humaines, vous avez été plutôt celui qui a fourni l'aval pour violer, en toute tranquillité les droits humains des fillettes...se faisant, vous avez fourni M. le ministre une condition de plus pour sceller le sort d'un parti –le votre- dont les dérives n'ont fait que se multiplier et en font à présent un cas d'école », écrit-elle sur sa page facebook.

« C'est l'irresponsabilité en marche ! »

Le mouvement associatif a lui investi les réseaux sociaux pour condamner l'adoption de la loi Seddiki. L'association Insaf a multiplié les postes ce mardi pour signifier un « triste jour pour les filles mineures de notre pays ». « La commission des affaires sociales a adopté le texte légalisant le travail domestique à partir de 16 ans et aucune mesure d'accompagnement pour toutes celles qui ont en dessous de 16 ans et qui sont exploitées actuellement dans les demeures ! Aujourd'hui grâce aux représentants de notre Nation et à ce vote, le Maroc a brisé des milliers d'espoirs pour une vie meilleure ! », font valoir ceux et celles d'Insaf sur la page facebook de l'association.

Des médecins, psychiatres et autres pédagogues de l'Association casablancaise des pédiatres privés (ACPP), l'Association marocaine des psychiatres d'exercice privé (AMPEP) et l'Observatoire marocain de l'enfant et de l'adolescent des deux rives (OMEADR)ont repris en chœur l'exclamation d'INSAF. « C'est l'irresponsabilité en marche ! », soutiennent-ils depuis l'adoption de la loi scélérate.

« En tant que pédiatres, psychiatres, pédopsychiatres, psychologues, pédagogues, enseignants, travailleurs sociaux, nous avons trop souvent rencontré dans l'exercice de nos métiers des jeunes filles, des adolescentes, des jeunes femmes adultes même, brisées physiquement et/ou psychiquement par une vie de travail en tant que domestiques, commencée trop tôt; jamais choisie, imposée pour diverses raisons. Outre la maltraitance physique (depuis les privations et carences alimentaires, le manque de sommeil, l'absence de repos), les abus sexuels fréquemment constatés (avec des avortements à répétition, parfois dans des conditions inimaginables), nous avons eu à prendre en charge des névroses traumatiques sévères, des dépressions résistantes, des épisodes psychotiques aigus, des conduites addictives, des tentatives de suicide à répétition, chez des jeunes filles ayant perdu l'estime d'elles-mêmes et surtout perdu confiance dans les adultes (leurs parents qui les ont mis entre les mains des familles "exploitatrices"), et pire, dans les institutions supposées les défendre, » soutiennent-ils dans un communiqué conjoint.

Le comble de l'hypocrisie est atteint lorsque l'on sait que Le projet de loi conditionne le travail des petites bonnes mineures par le consentement écrit et dûment légalisé chez les autorités locales des parents ou tuteurs. Des sanctions financières, entre 25 et 30.000 dhs, sont prévues contre les employeurs qui ne respectent pas cette clause. «Comme si ceux qui nous gouvernent ne savent pas que ce sont bien souvent les parents eux-mêmes qui envoient leurs filles mineures dans les griffes d'employeurs peu sensibles aux droits des enfants », conclut ce député de l'opposition.

http://www.maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=8867:retour-au-passe-de-l-esclavagisme-le-gouvernement-marocain-autorise-le-travail-des-petites-bonnes&Itemid=350

Maroc : Le travail des mineurs enfin autorisé

Mise à jour : 11-05-2016

Les députés de la majorité gouvernementale autorisent, désormais, le travail des mineurs. Néanmoins, ils ont réussi à introduire des amendements au texte initial adopté par le cabinet Benkirane en mars 2013.

La majorité gouvernementale à la commission des secteurs sociaux à la Chambre des représentants a adopté dernièrement la loi 19-12 relatif aux conditions d'emploi des domestiques. Les députés du PJD, RNI, PPS et MP ont autorisé le travail des mineurs malgré la vaine opposition des élus de l'USFP, de l'Istiqlal et du PAM. Le ministre de l'Emploi, présent à la réunion, a défendu cette entorse aux règles universelles, comme exigent deux conventions de l'Organisation internationale du travail. La première porte le n°182 sur les pires formes de travail des enfants signée en 1999 et que le royaume avait ratifié le 26 janvier 2001. Et la deuxième, n° 138 adoptée en 1973 sur l'âge minimum d'admission à l'emploi et au travail, ratifié par le Maroc le 6 janvier 2000. La position d'Abdeslam Seddiki, issu des rangs du PPS, s'oppose également à la recommandation, datant de novembre 2013, **du Conseil national des droits de l'Homme** fixant l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans. En vue d'atténuer les vives critiques d'une partie de l'opinion publique et des associations de protection des mineurs, les députés des quatre partis de la majorité avaient, en janvier, introduit des amendements au texte approuvé par le gouvernement Benkirane en mars 2013. L'âge " légal " des travails des mineurs devrait passer de 15 à 16 ans révolus. Une concession de l'exécutif à ses soutiens à la Chambre des représentants. Ils avaient également conditionné l'autorisation de travail des petites bonnes encore mineures, par le consentement écrit et dûment légalisé chez les autorités locales des parents ou tuteurs. Des sanctions financières, oscillant entre 25 et 30.000 dh, sont prévues contre les employeurs qui ne respectent pas cette clause. Des modifications visant, d'ailleurs, à introduire une dose de transparence, fût-t-elle théorique, sur un secteur où l'anarchie reste le mot d'ordre.

http://www.lemaghrebdz.com/?page=detail_actualite&rubrique=Maghreb&id=76801

المعارضة تطلب رأي مجلس اليزمي في قانون مكافحة العنف ضد النساء

طالبت فرق المعارضة في مجلس النواب بإحالة مشروع القانون المتعلق بـ"محاربة العنف ضد النساء"، على "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" لطلب رأيه فيه. ووفق ما أفادت به مصادر برلمانية، لـ"اليوم24"، راسلت كل من فرق "الاتحاد الدستور" و"الأصالة والمعاصرة"، و"الاتحاد الاشتراكي"، رئيس لجنة العدل والتشريع لطلب الرأي الاستشاري، للمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يترأسه ادريس اليزمي، في مشروع القانون قيد الدراسة في الغرفة الأولى. وأحالت اللجنة المراسلة على رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، في أفق تجاوب

طالبت فرق المعارضة في مجلس النواب بإحالة مشروع القانون المتعلق بـ''محاربة العنف ضد النساء''، على ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' لطلب رأيه فيه.

ووفق ما أفادت به مصادر برلمانية، لـ''اليوم24''، راسلت كل من فرق ''الاتحاد الدستور'' و''الأصالة والمعاصرة''، و''الاتحاد الاشتراكي''، رئيس لجنة العدل والتشريع لطلب الرأي الاستشاري، للمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يترأسه ادريس اليزمي، في مشروع القانون قيد الدراسة في الغرفة الأولى.

http://www.marocbuzz.com/ar/2016/05/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/

11.05.2016 à 10 H 30 • Mis à jour le 11.05.2016 à 10 H 31
Par **Imad Stitou**

Sebbar s'oppose au projet de loi sur le travail des mineurs

Mohammed Sebbar, Secrétaire général du CNDH. AFP

Le secrétaire général du CNDH Mohamed Sebbar a affirmé que son conseil s'oppose au projet de loi relatif au travail des mineurs qui propose 16 ans comme âge minimum requis. *"Notre proposition c'est 18 ans, à 16 ans l'enfant n'a pas la capacité de distinction des choses et de prise de décision. C'est aussi pour lutter contre l'abandon scolaire, on a proposé aussi à ce qu'ils bénéficient de tous les droits mentionnés dans le code de travail"* , a declaré Sebbar à *Al-ittihad al-Ichtiraki*. ●

https://ledesk.ma/encontinu/sebbar-soppose-au-projet-de-loi-sur-le-travail-des-mineurs/

Le Maroc veut renforcer ses liens avec Toulouse

À l'occasion du premier événement organisé par le consulat du Maroc de Toulouse depuis sa prise de fonctions il y a six mois, la nouvelle consul générale du royaume, Myriem Nagi, a réaffirmé sa volonté de renforcer les échanges qui lient déjà le pays avec la Ville rose et sa région. «Je souhaite mieux faire connaître le Maroc et montrer que c'est un pays ouvert au débat, aux échanges», explique Myriem Nagi.

Preuve de l'intérêt des Toulousains pour le sujet, c'est dans un amphithéâtre bondé que s'est déroulée hier soir la conférence-débat sur la situation politique et économique actuelle du Maroc organisée à l'université Paul Sabatier, **en présence du président du Conseil National des Droits de l'Homme** du Maroc. Élus, représentants religieux, entrepreneurs, avocats, universitaires, étudiants, tous étaient au rendez-vous.

«Il existe déjà beaucoup d'échanges avec Toulouse et sa région. De nombreux groupes toulousains comme Safran, ATR, Airbus et Thalès sont déjà présents au Maroc. Les universités travaillent aussi ensemble. Nous sommes des partenaires de longue date et très solides», rappelle Myriem Nagi. «Je souhaite institutionnaliser ces échanges et leur donner une plus grande visibilité.»

Il y a deux mois, la consul a initié des discussions avec la mairie de Toulouse en vue d'un partenariat avec Casablanca, notamment dans les secteurs économiques et culturels. Un accord devrait être signé dans les tout prochains mois. Des discussions sont aussi en cours à l'échelle régionale. «Les autorités locales ont accueilli très positivement cette volonté d'approfondir nos relations», assure la Myriem Nagi. La présence de Jean-Claude Dardelet, vice-président de Toulouse Métropole chargé du développement internationa du vice-président de la région hier soir en sont certainement la preuve.

http://www.ladepeche.fr/article/2016/05/11/2341697-conference-le-maroc-veut-renforcer-ses-liens-avec-toulouse.html